الفصل السادس

منظمة اليونسكو والآثار المصرية

سيظل لمنظمة اليونسكو فضل حمل رسالة التعاون الدولى من أجل خير الإنسان وتقدمه، وتفهم القيم الثقافية بين الشرق والغرب، وتوطيد أركان التفاهم العالمى باتاحة التعرف على الثقافات المختلفة. وسيظل لها فضل المساهمة فى الحفاظ على معالم الحضارات الانسانية العريقة التى هى بلاشك جزءا لا يتجزأ من حضارة الانسان وتراثه الثقافى المشترك.

وتعود بداية التعاون بين هيئة اليونسكو والحكومة المصرية إلى حدوث اتفاق بين وزارة التربية والتعليم[1] فى مصر مع منظمة اليونسكو فى مايو ١٩٥٥ للتعاون فى تسجيل الآثار المصرية وما عليها من نقوش ونصوص عن طريق انشاء مركز خاص لتسجيل ودراسة تاريخ الفن والحضارة المصرية القديمة هو مركز تسجيل الآثار.[2]

ولعل أروع نموذج لتعاون منظمة اليونسكو مع مصر من أجل المحافظة على تراثها الانسانى هو مشاركتها فى انقاذ معابد النوبة وآثارها التى تشمخ بين أروع وأخلد ما صنعته يد الانسان منذ فجر التاريخ، والتى صمدت لأحداث الزمن وما تزال واقفة تحمل سحر الماضى وجلاله ومن أبرزها معبدا أبو سمبل المنحوتين فى ربوتين متقاربتين يفصلهما شبه أخدود.[3]

وترجع قصة ذلك إلى أنه بعد شروع الحكومة المصرية فى بناء السد العالى بمنطقة اسوان ليكون ايذانا ببداية عهد جديد من التقدم الاقتصادى يرتقى فيه مستوى المعيشة عند ملايين المصريين وجدت نفسها مضطرة إلى الاختيار بين أمرين احلاهما مر وهما التضحية برخاء شعب يتطلع إلى التطور والتقدم أو التضحية بكنوز أثرية ليست ملكا لوطنهم فحسب بل هى ملك للانسانية والحضارة البشرية.

---

[1] كانت مصلحة الآثار المصرية تتبع وزارة التربية والتعليم قبل إنشاء وزارة الثقافة.

[2] كانت النواة الأولى لتسجيل الاثار بذلك المركز مجموعة ضخمة من الوثائق والصور وزجاج العرض بالفانوس السحرى، والخرائط والرسوم التخطيطية والكتب.

[3] ثروت عكاشة: انسان العصر يتوج رمسيس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١، ص ٢٠.

وحرصا من السلطات المصرية على عدم التضحية باى من الأمرين لجأت وزارة الثقافة والارشاد القومى فى مصر إلى منظمة اليونسكو للحصول على المساعدة الدولية فى محاولة منها لانقاذ آثار النوبة من الغرق والضياع إلى الأبد[1] حتى تظل حضارتنا التى أقامها اجدادنا فى جنوب الوادى وعلى ضفاف نهر النيل تحكى قصة حضارتنا وثقافتنا العميقة الجذور، والتى ظلت خلال آلاف السنين رمزا رائعا لما يمكن ان يحققه الانسان المبدع فى أرض مجدية.

وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن ذلك الموقف فى رسالته إلى اليونسكو فقال: "لئن كانت التزامات التعمير والعمل من أجل الرخاء الانسانى قد اقتضت تنفيذ مشروع السد العالى على النيل فان هذه الالتزامات لم تمنعنا من التفكير فى انقاذ جزء من أهم ما ورثناه من تراثنا. وما تراثنا إلا جزء متواضع من التراث الانسانى الكبير...والذى لا أشك فيه أن حرصنا على التراث الانسانى راجع إلى ما يربط الأجيال من صلات."

وقد رحبت منظمة اليونسكو بدعوتها للمشاركة فى انقاذ آثار النوبة، وبعثت تستفسر عن نوع المساعدات المراد تقديمها، ومداها، فأوضحت وزارة الثقافة والارشاد القومى بأنها مساعدات فنية ومادية تستهدف تنسيق الدراسات وايفاد بعثات للدراسات الجيولوجية والتنقيب عن الآثار والعمل على حماية المعابد المنحوتة فى الصخر بنقلها وإعادة تشييدها خارج المنطقة المهددة بالغرق.

وقد وعدت الحكومة المصرية بتقديم التسهيلات للبعثات التى ستشارك فى الانقاذ، ومنحها بعض الآثار التى يتم العثور عليها، واهداء بعض المعابد للدول التى تساهم بمبالغ مادية، وكذا بعض القطع الأثرية المكررة فى متاحفنا المصرية[2] وفى مخازن الآثار.

وفى أعقاب ذلك شرعت منظمة اليونسكو فى إرسال البعثات واللجان المتخصصة لوضع التقارير عن معابد وآثار النوبة، وامكانات انقاذها[3]. كما ساندت فكرة عقد مؤتمر

---

(1) رسالة اليونسكو: نوفمبر ١٩٦٠ تحت عنوان اليونسكو يبدأ حملة عالمية لانقاذ كنوز النوبة.

(2) د.نجيب ميخائيل: ابو سمبل، محاضرة القيت بكلية الآداب جامعة الاسكندرية فى العاشر من نوفمبر ١٩٦٠ بمناسبة اسبوع انقاذ اثار النوبة. مطبعة جامعة الاسكندرية، ١٩٦٢.

(3) كان من بين التقارير التى تقدم بها الخبراء تقرير الاستاذ "جازولا" الذى عنى بأكبر هذه الآثار وأهمها وهى الموجودة بمنطقة ابو سمبل وقد جاء فى تقريره أنه من الممكن نقل المعبد الكبير والمعبد الصغير، والصخر المحيط بالواجهتين إلى أعلى الجبل على أن يرمم ويقوى الصخر قبل رفع المعبدين كما أوضح أن هذا العمل لا يخص مصر وحدها بل هو من التراث الثقافى للانسانية جمعاء. انظر نجيب ميخائيل: ابو سمبل ، ص١١.

للخبراء الدوليين فى أكتوبر ١٩٥٩ ليقرر ما يراه نحو انقاذ هذه الآثار، ويقول كلمته فى أسلوب التنفيذ والأموال التى يحتاجها هذا المشروع[١] يضاف إلى ذلك أنها سارعت فى توجيه الدعوة لرجالات الصحافة، ووكالات الأنباء العالمية لزيارة بلاد النوبة بهدف تهيئة الرأى العام العالمى لمساندة مشروع الإنقاذ، ومؤازرة الجهود المبذولة فيه.[٢]

وهكذا انتقل مشروع انقاذ آثار النوبة إلى المجال الدولى وأصبحت رسالته من الرسائل التى تضطلع بها دول العالم المتمدين، ولا غرابة فى ذلك إذ أن المحافظة على التراث البشرى مهمة يجب أن يضطلع بها العالم بأجمعه، وحضارة المصريين القدماء هى من أهم حضارات الانسان القديم ولذلك يجب أن توضع رسالة انقاذ مخلفاتها أمانة فى يد العالم المتحضر.

ونتيجة لذلك تم دراسة كافة النواحى العلمية والهندسية الخاصة بالمشروع سواء فيها ما زال مطمورا فى باطن الأرض أو المشيد والمنقور فى التلال الصخرية، كما عقدت اللجنة الاستشارية الدولية التى كونتها وزارة الثقافة والإرشاد القومى بقرارها الوزارى رقم ٦٣ الصادر فى فبراير ١٩٦٠ جلستين أوصت فيهما بما يلى:

١-أهمية القيام بجس ومسح للمناطق لتحديد الأماكن التى لاتزال تحوى آثارا وتحتاج إلى تنقيب علمى.

٢-القيام ببحوث دقيقة فى مدرجات نهر النيل وفى الوديان الجافة، وجمع ودراسة الرسوم المنقوشة فوق الصخور العالية سواء المحاذية لشاطئ النيل أو الوديان الجانبية.

٣-تسجيل النقوش التاريخية تحت إشراف مركز تسجيل الآثار.[٣]

---

[١] ثروت عكاشة: مذكراتى فى السياسية والثقافة، جـ٢، ص ٢٦-٢٨.

[٢] نتيجة لذلك قامت بعثة المعهد الجغرافى القومى فى باريس بتسجيل المنطقة الواقعة بين فيلة ووادى السبوع فى صيف ١٩٦٠ كما شاركت العديد من البعثات الأجنبية فى أعمال الحفر والتسجيل منها على سبيل المثال بعثة المعهد الشرقى لجامعة شيكاغو، وبعثة المعهد السويسرى للآثار بالقاهرة، وبعثة جامعة مدريد، وبعثة جمعية الاثار بلندن وغيرها.

[٣] المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. الحلقات الدراسية للتاريخ والآثار، الحلقة الدراسية الأولى ١٩٦١، القاهرة، ١٩٦١ دراسة للدكتور عبد المنعم ابو بكر تحت عنوان مشروع انقاذ اثار النوبة و بحوث التى تجرى فيها ص ٣٩-٥١.

وفى نوفمبر ١٩٦١ اجتمع المجلس التنفيذى لليونسكو فى باريس لمناقشة آخر ما وصلت إليه الأمور، وأيد الخطوات التى تجرى فى نطاق الحملة الدولية لانقاذ آثار النوبة، وصورت منظمة اليونسكو فيلما سينمائيا عن آثار النوبة عرض بدور السينما فى دول متعددة كما أصدرت مجموعة شرائح ملونة عن معابد النوبة.

ونتيجة للمعضلات العديدة التى واجهت المشروع فى بداية مراحله خاصة فيما يتعلق بالتمويل والطريقة المثلى لنقل المعابد من أماكنها إلى أماكن بعيدة عن منسوب المياه اثار مشروع انقاذ آثار النوبة الكثير من المناقشات خلال اجتماع المؤتمر العام لليونسكو فى نوفمبر ١٩٦٢، وتعرض لعوامل شد وجذب، ولموجات مد وجذر حتى دخل دور التنفيذ الفعلى، فبدأت أعمال انقاذ آثار النوبة تسابق الزمن قبل أن تبدا مياه السد العالى فى غمر آثار النوبة ومعالمها.

وما من شك فى أن انقاذ معبدى أبو سمبل يعد من أجل الأعمال التى تمت فى مجال الآثار فى العصر الحديث، ففى يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨ تم انتزاع أجمل آثار الحضارة المصرية القديمة من يد الفناء وانقاذ معبدى ابو سمبل بفضل الجهود التى قامت بصنعها أياد من مختلف أنحاء العالم ضمها تعاون صادق وايمان بقيمة الثقافة وأهمية الأعمال الفنية، والتقاء روحى حار يذوب معه اختلاف الأجناس، واللغات، والأديان ولا يطل فيه غير وجه الانسان فى رونقه ونقائه، وإنسانيته.[١]

وهكذا وبعد كفاح طويل وجهود مضنية تحقق الأمل فى انقاذ أعظم آثار بلاد النوبة جميعا وهما معبدا أبى سمبل الدرة الخالدة لرمسيس الثانى فى بلاد النوبة، واقتضى ذلك كما ذكرنا جهودا متصلة فى المجال الدولى والفنى والأثرى.

ولم تقتصر جهود هيئة اليونسكو على ذلك بل تطرقت إلى انقاذ معابد فيلة وآثارها بعد أن كانت تغمرها مياه خزان أسوان معظم العام، فوجه المستر "رينيه ماهيه" المدير العام لليونسكو نداءه العالمى لانقاذ هذه المعابد ذات القيمة التاريخية والأثرية فى السادس من نوفمبر ١٩٦٨، كما اجتمعت اللجنة التنفيذية للحملة الدولية فى باريس وقررت دعوة

---

[١] ثروت عكاشة: المرجع السابق، جـ٢، ص ١٠٧.

الدول المساهمة في مشروع انقاذ معابد فيلة للاجتماع في القاهرة في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٧٠.

وفي القاهرة توافدت وفود الدول المساهمة في انقاذ آثار فيلة، وفي أعقاب ذلك دخل مشروع الانقاذ مرحلة التنفيذ الفعلي حتى تم انجاز الخطة المرسومة بنقل معابد فيلة إلى موقعها الجديد.[١] حيث استقر الرأى على الأخذ بالمشروع الذى وضعه المهندس عثمان رستم والذى درسته بعثة من خبراء هولنديين وأقرت صلاحيته للتنفيذ ويتلخص هذا المشروع في إقامة سدود تربط بين هذه الجزيرة وجزيرتين متجاورتين بحيث تصبح آثارها بمنأى عن مياه سد أسوان، وترجع إلى سابق عهدها بحيث يمكن زيارتها طوال أيام السنة.

أما فيما يتعلق بالمعابد الأخرى فقد قامت مصلحة الآثار بفك أحجار ثلاثة منها وهى معابد "طافا" و "دابود" و "قرطاسى" و"عمدا" وهى جميعا من المعابد المشيدة.[٢]

والجدير بالذكر أن الجهود الدولية لانقاذ آثار النوبة لم تتوقف على دور هيئة اليونسكو فحسب بل قامت بعض الدول بجهود فردية دفعتها إليها في أغلب الأحيان الحرص على بقاء التراث البشرى ورفض فكرة اتلافه أو ضياعه فقام الألمان خلال الأعوام من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ بنقل معبد كلابشة من موقعه القديم جنوب أسوان إلى مكان آخر يبعده عن طوفان مياه السد العالى.

وأسهمت الولايات المتحدة بمبالغ مالية تقدر بحوالى مليون جنيه من أجل انقاذ ثلاثة من آثار النوبة وإعادة تشييدها من جديد وهم معبد بيت الوالى، ومقبرة بنوت ومعبد وادى السبوع.

وقامت حكومة فرنسا بالمساهمة في انقاذ معبد "عمدا" خلال عامى ١٩٦٤-١٩٦٥ فنقلته بالقرب من معبد "الدر" ومقبرة "بنوت".

---

[١] فيلا: هى احدى الجزر الصغيرة في مجرى النيل، وتقع على مسافة أربعة كيلو مترات إلى الجنوب من سد أسوان، وتحوى معابد مختلفة أهمها وأكبرها معبد الإلهة ايزيس الذى يعد تحفة فنية، كما تعد نقوشه ورسومه ذخيرة لا تنضب بالنسبة إلى الدراسات الدينية واللغوية للعصرين البطلمى والرومانى.

[٢] د. عبد المنعم ابو بكر: الدراسة سابقة الذكر، ص ٤٩-٥٠.

وإلى جانب ذلك استمرت جهود مصلحة الآثار المصرية فى إنقاذ بعض المعابد والقيام بالمسح الأثرى وتسجيل ونقل المعابد من أماكنها قبل أن تغمرها مياه السد العالى التى بدأت فى الارتفاع عام ١٩٦٥.

ومما سبق يتضح أن وحدة الثقافة والحياة الانسانية كانت بمثابة روح العمل المشترك بين مصر وهيئة اليونسكو ومغزاه الحقيقى من أجل الحفاظ على التراث الانسانى الذى أنجزته أيدى آبائنا الأولين يوم كانت البشرية تتلمس طريقها نحو مأوى تسكنه خارج كهوف الجبال، وكانت مصر تتحت للخلود معابد تسكن فيها الروح وتحيل الصخر إلى متحف للفن والجمال.[1]

---

[1] ثروت عكاشة: مذكراتى، جـ٢، ص ١٤٢.

obeikan.com